



# مجلة البحوث المالية والتجارية

## المجلد (22) – العدد الثاني – إبريل 2021



أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر  
خلال الفترة (1990-2018)

**The effect of foreign debt on economic development in Egypt  
During the period (1990-2018)**

إعداد

د. السيد أحمد صادق اسماعيل

مدرس الاقتصاد والبنوك – أكاديمية طبية للعلوم المتكاملة بالقاهرة  
أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية ابن رشد للعلوم الادارية – السعودية

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>



### ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المديونية الخارجية لمصر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2018)، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، تم تناول الأدبيات بشكل مختصر عن الدين الخارجي واستعراض أهم الدراسات السابقة في هذا المجال، علاوة على عرض تطور حجم الدين الخارجي المصري وتركيبته وبعض المؤشرات المتعلقة به خلال فترة الدراسة، وفي الجانب التطبيقي اعتمدت الدراسة على بيانات البنك الدولي، لقياس أثر المديونية الخارجية لمصر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990 – 2018)، وذلك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)؛ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين المديونية الخارجية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع وتحفيز الادخار المحلي؛ لتقليل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وألا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا من أجل المشروعات التنموية، والتي ستساهم بشكل أو بآخر في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج وزيادة الناتج الحقيقي، وإعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في القروض الخارجية، علاوة على أهمية عمل مجموعة من الدراسات يتم بها تقييم جدوى الاقتراض الخارجي خاصة وأنه لا توجد دراسات كثيرة عن تقييم جدوى الاقتراض الخارجي على عملية التنمية الاقتصادية، وأخيراً محاولة تقليل أعباء الديون، وذلك بعدم اللجوء إلى القروض الخارجية ذات الفائدة المرتفعة.

**الكلمات المفتاحية:** الدين الخارجي، التنمية الاقتصادية، مؤشرات المديونية، مصر.

**Abstract:**

The study aimed to identify the effect of Egypt's external debt on economic development during the period (1990-2018). The study used the descriptive and analytical method. The literature was briefly dealt with on external debt and reviewed the most important previous studies in this field, in addition to presenting the development of the size of external debt. Al-Masry, its composition and some indicators related to it during the study period, and on the practical side, the study relied on data from the World Bank, to measure the impact of Egypt's external debt on economic development during the period (1990-2018), using the method of Autonomous Regression of Distributed Time Gaps (ARDL); The study concluded that there is a negative relationship between external indebtedness and average per capita gross domestic product, and the study recommended the need to encourage and stimulate domestic savings. To reduce the resort to external borrowing, and not to resort to external borrowing except for development projects, which will contribute in one way or another to increasing the economy's ability to produce and increase the real output, and to give priority to sectors with high added value in foreign loans, in addition to the importance of working a group of Studies are used to assess the feasibility of external borrowing, especially since there are not many studies on assessing the feasibility of external borrowing on the process of economic development, and finally trying to reduce debt burdens, by not resorting to foreign loans with high interest.

**Key Words:** External Debt, Economic Development, Indebtedness Indicators, Egypt.



## 1- مقدمة:

أصبحت مشكلة التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أحد أهم القضايا التي شغلت حيزًا كبيرًا من التفكير لدى الاقتصاديين، بل والقضية الرئيسية المطروحة آنذاك على النطاق الدولي، وعلى كل المستويات سواء على مستوى الحكومات أو المؤسسات الاقتصادية الدولية. وتتعدد مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية ما بين استثمار محلي واستثمار أجنبي مباشر ومساعدات تمويلية ODA، ولكن تدفقات هذه المصادر وخاصة بالنسبة للدول النامية غير كافية في كثيرٍ من الأحيان لتسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية؛ ومن ثم أصبح لجوء الدول خاصة النامية منها إلى المديونية الخارجية ضرورة؛ لتحقيق أهداف عمليات التنمية الاقتصادية التي تضطلع القيام بها.

وبناءً على ذلك، حاولت الكثير من الدول الاستعانة بالاقتراض الخارجي خلال فترة الخمسينات والستينات، إلا أن هذه التدفقات والتي كان يُنظر لها في هذين العقدین على أنها مضمونة لدفع عجلة التنمية، أصبحت اليوم تُمثل عبئًا كبيرًا على اقتصادات الكثير من الدول النامية، خاصة وأنه لا يوجد قانون عملي وعلمي واضح يُمكنه تحديد الحجم الأمثل للدين، بالإضافة إلى أن الاستفادة من الدين الخارجي ترتبط بالكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد، ومدى النجاح في مواجهة خدمة هذا الدين عند الاستحقاق.

وبالنسبة لمصر، فقد شهدت تطورًا ملحوظًا في حجم الدين الخارجي بعد عام 2011؛ إذ تضاعف حجم الدين الخارجي أكثر من مرتين خلال الفترة (2011 - 2020)؛ وهو ما يستدعي الوقوف على أثر هذا الدين على عملية التنمية الاقتصادية، خاصة وأن لمصر تجربة مريرة فيما يتعلق بالدين الخارجي قبل حرب الخليج الثانية، وأن حرب الخليج الثانية، قد أعطت الفرصة لمصر؛ لتحسين هذا الوضع بعد إلغاء الكثير من ديون مصر الخارجية.

## 2- إشكالية البحث:

في ظل نقص موارد النقد الأجنبي في مصر تتطلب عملية التنمية الاقتصادية ضرورة اللجوء إلى مصادر التمويل الأجنبية، ولكن بالطبع تُصاحب عملية الاقتراض الخارجي العديد من الآثار السلبية؛ وبالتالي لابد من تقييم جدوى هذه التمويلات على التنمية الاقتصادية، خاصة وأن أغلب الدراسات السابقة تناولت أثر الدين على النمو الاقتصادي وليس على التنمية، كما أن بعض الدراسات العربية التي حملت عناوين تتعلق بدراسة أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية لم تتمكن من استخدام متغيرات قياس قوية تُعبر عن التنمية الاقتصادية؛ وهو ما يعني عدم وضوح

التقييم الخاص بأثر الدين الخارجي لمصر على التنمية الاقتصادية. وعليه يُمكن صياغة تساؤل البحث الرئيسي على النحو التالي:

"هل هناك أثر إيجابي للدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في مصر؟".

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- (1) ماهية الدين الخارجي وأسباب لجوء الدول إليه؟.
- (2) ما هي مزايا وعيوب الاقتراض الخارجي؟.
- (3) كيف تطور الدين الخارجي المصري خلال فترة الدراسة؟ وما هي تركيبته؟
- (4) إلى أي مدى أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في مصر؟

### 3- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من الآثار الكبيرة للاقتراض الخارجي على الاقتصاد المصري، وهذه الآثار منها بالطبع الإيجابي والسلبي، كما أن هذه الدراسة تسعى إلى توضيح العلاقة بين الدين الخارجي المصري والتنمية الاقتصادية؛ ومن ثم يُمكن للدراسة أن تكون أداة لتقييم أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية، وهل زيادة الاقتراض الخارجي في صالح عملية التنمية الاقتصادية أم أنها تُعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

### 4- هدف البحث:

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر المديونية الخارجية لمصر على عملية التنمية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وذلك من خلال عرض إطار نظري مختصر على الدين الخارجي وأسباب لجوء الدول إليه ومزاياه وعيوبه، ثم عرض تطور حجم الدين الخارجي المصري وتركيبته وبعض المؤشرات المتعلقة به، وأخيراً إتباع أسلوب القياس الاقتصادي؛ من أجل قياس هذا الأثر بشكل إحصائي.

### 5- فروض البحث:

يتمثل فرض البحث الرئيسي في الفرض التالي:

هناك أثر إيجابي للدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في مصر خلال (1990-2018).

### 6- منهج البحث:

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك لقياس أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية (معبراً عنها بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، وكذلك لقياس



أثر متغيرات مستقلة أخرى علي التنمية الاقتصادية، مثل التكوين الرأسمالي الثابت، والنمو السكاني، والتضخم، والميزان التجاري، ورأس المال البشري.

#### 7- حدود البحث:

اختر البحث مصر إطاراً مكانياً، حيث تعد مصر أحد أكبر الدول النامية والتي تحتاج إلى الاقتراض الخارجي لتسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أنها تتميز بكبر حجم السكان، والذي يُصعب من عملية تمويل التنمية محلياً، بالإضافة إلى أنها شهدت تطورات كبيرة في حجم الدين الخارجي خلال السنوات العشر الماضية.

وزمانياً، اختار البحث سنة 1990 كبدية للدراسة؛ لسببين أساسيين، أولهما؛ أن هذا العام قد شهد بداية جديدة للدين المصري الخارجي، وذلك بعد أن أسقط جزءاً كبيراً من الديون جراء اشتراك مصر في حرب الخليج الثانية، وثانيهما؛ أن دراسة التنمية الاقتصادية تتطلب فترة زمنية طويلة نسبياً؛ حيث يُعد شرطاً أساسياً لتحقيقها أن تقوم الدولة بتحقيق معدلات نمو مرتفعة لفترات زمنية تتراوح بين عقدين – ثلاثة عقود.

#### 8- الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من الدراسات العربية أو الأجنبية التي تناولت الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية بصفة عامة، وأثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية والنمو المستدام بشكل خاص.

#### أ- الدراسات العربية:

##### الدراسة الأولى: (سامر عبد الهادي، 2011)

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الورقة في توضيح العلاقة بين كل من المديونية الخارجية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي في دولة الأردن خلال الفترة (1990 – 2011)، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل القياسي لتحقيق هدف الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المديونية الخارجية تؤثر بشكل سلبي على متغيرات: النمو الاقتصادي، والادخار المحلي، والاستثمار، والاستهلاك، والصادرات، والواردات.

وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على الاقتراض من الخارج من خلال تحفيز الادخار المحلي، بالإضافة إلى ضرورة القيام بوضع استراتيجيات تهدف إلى توجيه التدفقات الاستثمارية نحو القطاع الصناعي الذي يُحقق قيمة مضافة مرتفعة، فضلاً عن تنمية الصناعات الإحلالية إلى جانب الصناعات التصديرية.

### الدراسة الثانية: (بديع القدو، 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تجارب الدول النامية في كيفية استخدام المديونية الخارجية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية وتسريع وتيرتها، بالإضافة إلى عرض الدور الذي لعبته المديونية الخارجية؛ لسد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد استنتجت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها أن الدول التي لجأت إلى المديونية الخارجية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية قد لجأت إلى هذا الخيار بعد أن وجدت أن مواردها الذاتية غير كافية لتحقيق عملية التنمية المنشودة، كما وجدت الدراسة أن التجارة الخارجية تلعب دورًا هامًا في عملية التنمية الاقتصادية، وأن القروض الخارجية يُمكن أن تُنشط التجارة الخارجية.

### الدراسة الثالثة: (مايخ شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم، 2015)

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على هيكل الدين العام ومؤشراته، بالإضافة للآثار الناجمة عنه في مصر، وتحليل أثر كل من الدين الداخلي والدين الخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2001 - 2011)، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي من أجل تحقيق غرض الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك أثر إيجابي للدين الداخلي في تعزيز الإنفاق العام؛ وبالتالي فالدين الداخلي له أثر إيجابي على زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس عقلانية ورشادة استخدام الدين الداخلي في مصر. أما الدين الخارجي فكان أثره سلبياً على الصادرات، ولكن لم يكن هذا الأثر بمستوى الخطورة الكبيرة؛ ويرجع ذلك لمجموعة عوامل أهمها: المساعدات الخارجية، وتحويلات العاملين؛ ومن ثم يتطلب الأمر ضرورة معالجة الآثار السلبية للدين الخارجي واستثماره بشكل يُزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

### الدراسة الرابعة: (فادية عبد السلام، 2019)

يتمثل الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة في تحليل المنافع والأعباء جراء الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والقروض، والتحويلات)؛ للوقوف على درجة فعاليتها وكفاءتها ثم القياس الكمي لتأثيرها على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة (2000-2017).

وقد أكدت الدراسة على أن التمويل الخارجي لا يُعد بديلاً للتمويل الذاتي للأنشطة؛ إذ أن التمويل الخارجي له أعباء وتكاليف كبيرة؛ لذلك ينبغي أن يرتبط الدين الخارجي بزيادة القدرة



الإنتاجية وزيادة الدخل القومي بالشكل الذي يفوق أعباء خدمة هذا الدين، كما استنتجت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية في مصر لم تسهم بصورة كبيرة في نقل التكنولوجيا. ووفقاً لحسابات المكسب والخسارة؛ تشير النتائج إلى أن استبدال الدين الخارجي محل الدين المحلي يُعد خياراً غير كفاء من الناحية المالية، كما بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو، وتقتصر الدراسة بعض التوجهات؛ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة توجيه تحويلات العاملين نحو المجالات المنتجة، وتطوير البنية التحتية، وترشيد الديون الخارجية.

#### **ب- الدراسات باللغة الأجنبية:**

##### **الدراسة الأولى (Baïlo Diallo, 2007):**

هدفت الدراسة بالأساس إلى مراجعة تأثير الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية والخروج بمجموعة من الحلول السياسية والاقتصادية للتغلب على هذه المشكلة، ويرجع السبب الرئيسي لاختيار موضوع هذه الدراسة هو أن غينيا تواجه صعوبة في الالتزام بآجال استحقاق ديونها الخارجية؛ بسبب نقص النقد الأجنبي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل القياسي. وأظهرت نتائج التقدير أن الدين الخارجي يؤثر سلباً على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما تُظهر النتائج أنه من بين جميع متغيرات النموذج يُعد معدل الاستثمار وتنمية رأس المال البشري هي المصادر الرئيسية للنمو، في حين أن البلاد لا تستفيد إلا قليلاً من الانفتاح التجاري وانخفاض قيمة العملة، وقد تم وضع مجموعة من التوصيات تتعلق بإدارة الديون، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وبناء القدرات البشرية، وتنويع الصادرات.

##### **الدراسة الثانية (Zsolt Szabó, 2013):**

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على أثر الدين السيادي العام لدول الاتحاد الأوروبي على كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وقد استخدمت للوصول إلى ذلك أسلوب التحليل القياسي.

وقد وجدت هذه الدراسة أن الزيادة بنسبة 1% في معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تتسبب في حدوث تباطؤ بنسبة 0.027% في معدل النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي وذلك في الفترة قبل عام 2004، أي قبل أن يصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي 27 دولة، ولكن بعد ذلك التاريخ ارتفعت النسبة إلى 0.041%، وفيما يتعلق بالآثار الطويلة الأجل للدين العام على التنمية الاقتصادية كان المعدل الأمثل للدين السيادي إلى الناتج المحلي الإجمالي 68% قبل الأزمة المالية العالمية 2008، وارتفع إلى 86% بحلول عام 2012.



### الدراسة الثالثة: (Chitiga & Others, 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الحقيقية للدين العام على عملية التنمية في جنوب أفريقيا، وذلك من خلال دراسة تطور الدين العام وتأثيره على الاقتصاد، بالإضافة إلى تقديم توصيات حول كيفية التخفيف من مخاطر الدين العام، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي.

وقد أظهرت نتائج الجزء التجريبي لهذه الدراسة أن الدين العام مُستدام، كما يُمكن للحكومة أن تجمع إيرادات كافية في المُستقبل لدفع خدمة الديون، ولكن بشرط التمكن من الوصول إلى الأسواق المالية عندما يحين موعد استحقاق الديون القديمة.

### الدراسة الرابعة: (Muhammad Mustapha Abdullahi & Others, 2016)

هدفت هذه الدراسة إلى بناء تحليل مفاهيمي للعلاقات بين الدين الخارجي وتكوين رأس المال؛ وذلك من أجل الوقوف على تجارب الديون الخارجية لدول أفريقيا جنوب الصحراء، وقد استخدمت الدراسة في ذلك المنهج الوصفي، وأثبتت الدراسة أن الدين عامة والدين الخارجي خاصة يُعد مؤشراً ضرورياً تعيش عليه جميع الاقتصادات، كما بينت نتائج الدراسة أنه خلال العقود الخمسة من تجارب الديون الخارجية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن جميع المؤشرات تُشير إلى وجود علاقات سلبية بين الدين وبين جميع المتغيرات الاقتصادية الهامة في هذه البلدان، بالإضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن الديون أثرت سلباً على التطور الإيجابي لتكوين رأس المال كونه أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

### الدراسة الخامسة: (Burhanudin & Others 2017)

هدفت هذه الورقة إلى البحث عن التأثير الحقيقي للديون الحكومية على النمو الاقتصادي المُستدام في ماليزيا خلال الفترة (1970 – 2015)، وذلك بعد المخاوف التي أُثيرت حول آثار الديون الحكومية في ماليزيا، وهل عملت على تحفيز الاقتصاد أم شكلت عبئاً على النمو الاقتصادي، وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل القياسي؛ لتحقيق غرض الدراسة.

وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الدين الحكومي والنمو الاقتصادي المُستدام على المديين القصير والطويل، كما أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الدين الحكومي إلى النمو الاقتصادي المُستدام، أي أن الدين الحكومي كان سبباً خلال هذه الفترة في النمو المُستدام، وأوصت الدراسة أنه لا بد من تخصيص الدين الحكومي للنفقات الإنتاجية التي ستساهم في النمو الاقتصادي المُستدام على المديين القصير والطويل.



## 9- الفجوة البحثية:

بعد عرض بعض الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، قد اتضح أن هناك ندرة نوعاً ما حول دراسة العلاقة بين المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية، وذلك على الرغم من كثرة الكتابات حول موضوع الدين الخارجي، إلا أن أغلب الدراسات تُركز على العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي.

ويتمثل الفرق الرئيسي بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في عدة نقاط، أولها: طول الفترة الزمنية والتي تغطي الفترة (1990-2018)، والتي حدثت بها تغيرات كبيرة في مستوى الدين العام سواء في بدايتها عندما تم تخفيض ديون مصر الخارجية عام 1991 لمشاركتها في حرب الكويت، أو في آخر ثلاث سنوات في هذه الفترة، والتي شهدت اعتماد واضح وكبير على الدين الخارجي كمصدر للتمويل. وثانيها: تركيز هذه الدراسة على العلاقة بين المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية، وليس النمو الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة قياس التنمية الاقتصادية بشكلٍ كمي، وهو الأمر الذي يجعل أغلب الدراسات التي تستخدم نماذج قياسية تضطر إلى استخدام معدل النمو الاقتصادي، وقد قامت هذه الدراسة بالتعبير عن التنمية الاقتصادية بمتغير متوسط دخل الفرد، وهو أحد أهم مؤشرات عملية التنمية. وثالثها: أن الدراسات السابقة التي ركزت على دراسة العلاقة بين المديونية الخارجية والتنمية في مصر كانت معظمها إن لم تكن كلها بشكلٍ نظري، ولم تستخدم نماذج قياسية.

## 10- خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الإطار النظري.

المحور الثاني: تحليل واقع المديونية في مصر.

المحور الثالث: قياس أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر.

## المحور الأول

### الإطار النظري

سيتم تناول هذا الجزء من الدراسة أربعة نقاط رئيسية تبدأ من تعريف المديونية الخارجية، ثم تصنيف الديون الخارجية، ثم تناول هذا الجزء أسباب لجوء الدول إلى الاقتراض الخارجي، وأخيراً مزايا وعيوب المديونية الخارجية. وسيتم تناول ذلك، فيما يلي:

#### 1- المقصود بالمديونية الخارجية:

بعد أن أصبح الدين الخارجي ذات المدة الأقل من عام يُمثل حجماً لا يُستهان به في حجم الدين الخارجي للدول النامية في أوائل الثمانينيات؛ فقد تم تكوين مجموعة عمل سنة 1984 تضم عدة جهات دولية منها صندوق النقد والبنك الدوليين قامت بوضع تعريف موحد للديون الخارجية وهو ما يلي: (فضيلة جنوحات، 2006: 4)

"إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مُقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل".

#### 2- تصنيف الديون الخارجية:

يمكن تصنيف الديون وفقاً لعدة اعتبارات:

#### 2-1- تصنيف القروض الخارجية على حسب مصدرها (مازن أحمد، 2015: 24-26):

ووفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم القروض الخارجية إلى:

##### أ- القروض الرسمية:

وهي القروض التي يتم تقديمها بواسطة الدول أو الحكومات التي لديها فائض، وأيضاً يُمكن أن يتم تقديمها بواسطة الهيئات والوكالات الرسمية، وعادة ما يكون هذا النوع من القروض بشروط بسيطة وميسرة، ويمكن أن تنقسم إلى نوعين، هما:

- **القروض الثنائية:** ويتم هذا النوع من القروض بين دولتين، وهنا غالباً ما يكون الاعتبار الأكبر للأمر السياسية على حساب الجانب الاقتصادي، كأن تكون القروض بشرط أن تقوم دولة بالتصويت لصالح قرارات معينة في المحافل الدولية.

- **القروض متعددة الأطراف:** وهي القروض التي تُقدم من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق التنمية الأوروبي.

##### ب- القروض الخاصة:

تتمثل في القروض التي تمول من جانب المصادر الخاصة غير الرسمية، وتُمنح هذه



القروض من قبل كبرى البنوك الدولية الأجنبية إلى الحكومات أو أحد مؤسسات الدولة المقترضة، وتتميز بأنها غالبًا ما تكون قصيرة الأجل، وذات معدلات فائدة مرتفعة، ومن أهم أنواعها:

- **قروض المصدرين الخاصة:** وهي عبارة عن قروض يُقدمها كبار المُصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة، ولكن بشرط أن تكون هذه القروض مضمونة من قبل حكومات الدول المدينة، وبآجال استحقاق لا تزيد عن خمس سنوات، ويتم تحديد معدلات الفائدة بناءً على أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية للدولة الدائنة.

- **قروض البنوك التجارية:** وهي عبارة عن تسهيلات تقوم بتوفيرها البنوك التجارية الأجنبية من أجل تمويل العجز المؤقت في حصيلته النقد الأجنبي للدول النامية.

## 2-2- تصنيف القروض حسب فترة السداد:

يُمكن تصنيف القروض الخارجية وفقاً لهذا المعيار لما يلي (بديع جميل، 2013: 5):

- **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض التي تُسدد على فترات بعيدة المدى تصل إلى خمس سنوات سواء من خلال السلع والخدمات أو النقد الأجنبي.

- **قروض متوسطة الأجل:** وهي القروض التي يتم سدادها في مدة أكبر من سنة وأقل من خمس سنوات.

- **قروض قصيرة الأجل:** وهي التي تكون مدة استحقاقها أقل من سنة، ويتم استخدامها من أجل تمويل عجز مؤقت في الموازنة العامة.

## 3- أسباب الديون الخارجية:

وترجع أسباب الديون الخارجية أساساً إلى سببين أساسيين وهما العجز في المدخرات المحلية (فجوة التمويل المحلي)، وفجوة التجارة الخارجية، وذلك وفقاً لنماذج التنمية ذات الفجوتين، والتي جاءت في نماذج النمو في الفترة ما بعد الكينزية والتي حاولت أن تضع الشروط المسبقة للنمو الاقتصادي في حالة اقتصادات السوق (Emmanuel Akande, 2010: 2).

وفيما يلي مناقشة للسببين بشيء من التفصيل (Dieter Bender, 2005: 25):

### 3-1- العجز في المدخرات المحلية (فجوة التمويل المحلي):

يوجد ارتباط مباشر وقوي بين نمو المديونية الخارجية للدول النامية وبين الفجوة في مواردها المحلية، وتتمثل هذه الفجوة في الفرق بين مستوى الادخار المحلي للدولة ومستوى الاستثمار المطلوب، وفي حالة أن يكون حجم الاستثمار لدولة ما أكبر من حجم المدخرات تواجه الدولة ثلاثة خيارات، هي (ابتهال أحمد، 2014: 80):

**الخيار الأول:** هو أن يرضى المجتمع بتحقيق معدل للنمو الاقتصادي أقل، وذلك في حدود ما تسمح به إمكانياته وموارده المحلية.

**الخيار الثاني:** هو أن يقوم المجتمع بتعبئة فائضه الاقتصادي في كل قطاعات الاقتصاد القومي؛ لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي.

**الخيار الثالث:** اللجوء إلى التمويل الخارجي.

### 3-2- العجز في النقد الأجنبي (فجوة التجارة الخارجية)

هنا تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي؛ بسبب عدم كفاية النقد الأجنبي التي تحصل عليه الدول من موازينها التجارية، فعندما تكون قيمة واردات الدولة أعلى مما حصلت عليه الدولة من نقد أجنبي نتيجة صادراتها خلال فترة زمنية معينة؛ تضطر الدول للحصول على تمويل خارجي (ابتهال أحمد، 2014: 80).

### 4- مزايا وعيوب القروض الخارجية:

#### 4-1- مزايا القروض الخارجية:

توجد لها عدة مزايا في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، وأهمها (بديع جميل، 2013: 9):

- أ- القيام بعملية إعادة التوزيع للموارد الاقتصادية ورفع قدرة الدولة على استيراد مستلزمات الإنتاج.
- ب- زيادة التكوين الرأسمالي من خلال ما يتم توفيره بواسطة القروض الأجنبية من إمكانيات وفرص لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة؛ لتنفيذ المشروعات التنموية وتطوير ودعم الطاقات الإنتاجية.
- ج- توفير فرص تدريب للكوادر المحلية في الدول المُقرضة في المجالات التكنولوجية المتقدمة.
- د- سداد العجز في الموارد المحلية بما يضمن تطوير الطاقات الإنتاجية وزيادة فرص العمل بالمجتمع.
- هـ- ربما تُساعد بعض القروض الأجنبية في تطوير القطاعات التصديرية وفتح أسواق في الخارج.

#### 4-2- عيوب الاقتراض الخارجي:

تتمثل عيوب لمسألة الاقتراض الخارجي، في الآتي (بديع جميل، 2013: 10):

- أ- وجود تأثيرات سلبية في أسعار صرف العملات خاصة عند عمليات سداد تلك القروض.
- ب- يُستلزم من الدولة المقترضة أن تُحقق فوائض تُمكنها من تسديد مستحقات القروض في مواعيدها.
- ج- تمثل فوائد القروض عبئاً ثقيلاً على اقتصاد البلد المقترض.
- د- ربما يتم استخدام القرض كسلاح بيد الدولة المُقرضة؛ للتأثير في المواقف السياسية؛ مما يخلق ضعفاً في مواقف البلد المقترض.



## المحور الثاني

### تحليل واقع المديونية الخارجية لمصر

يتناول هذا الجزء تطور مؤشرات المديونية الخارجية لمصر خلال الفترة (1990 – 2018)، وسيتم تناول هذا الجزء بشكل أساسي من خلال ثلاث مؤشرات، وهي:

#### 1- تطور الدين الخارجي وتركيبته:

تتطرق هذه النقطة إلى عرض تطور حجم الدين الخارجي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تركيبة هذا المديونية من ناحية آجالها، وذلك من خلال ما يلي:

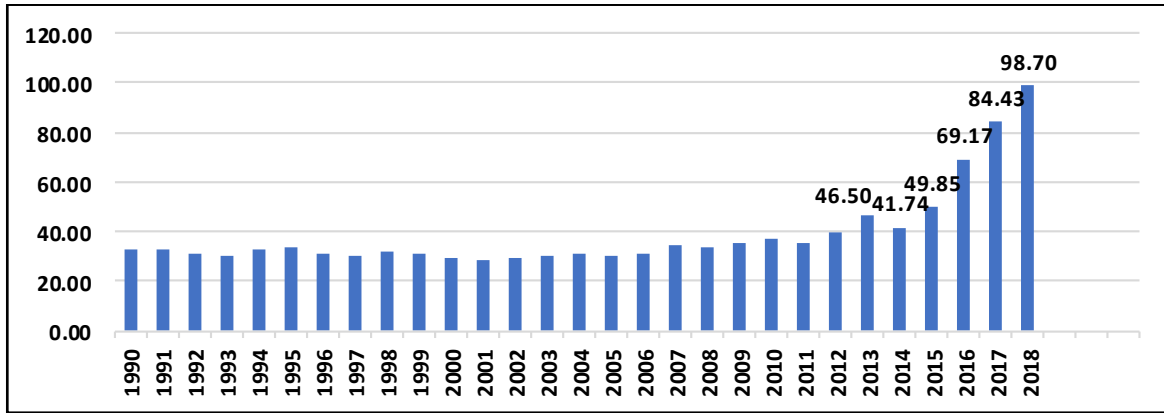
#### 1-1 تطور حجم الدين الخارجي:

شهد الدين الخارجي المصري تطوراً كبيراً خلال فترة الدراسة، وتحديداً منذ ثورة يناير 2011، ويُقصد هنا بإجمالي الدين الخارجي: "الديون المستحقة لغير المقيمين والتي يتم سدادها بالعملات أو السلع أو الخدمات، وهو عبارة عن مجموع الديون طويلة الأجل العامة والمضمونة من الحكومة والخاصة غير المضمونة، بالإضافة إلى استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي.

(<https://www.indexmundi.com>, 2020)

### شكل (1)

#### تطور حجم الدين الخارجي المصري خلال الفترة (1990 – 2018)



Source: World Bank Database, Egypt Indicators

<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>

يتضح من الشكل السابق أن الدين العام الخارجي المصري قد تطور بشكل ملحوظ خاصة بعد ثورة يناير 2011، وذلك بعد أن ظل عند قيم مُستقرة نسبياً خلال الفترة (1990 – 2011)، إذ تراوح خلال هذه الفترة ما بين 28.33 مليار دولار، و36.78 مليار دولار، ولكن بداية من عام

2012 تحديداً بدأ في التزايد بصورة كبيرة، حيث بلغت قيمته 46.5 مليار دولار، وظل الدين الخارجي المصري في الارتفاع حتى بلغ 98.7 مليار دولار عام 2018، أي أن الدين الخارجي قد تضاعف بما يعادل 1.8 مرة عام 2018 مقارنة بحجم الدين الخارجي عام 2011؛ ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى مجموعة من العوامل يمكن رصدها وفقاً للترتيب التاريخي. أولاً: فترة عدم الاستقرار جراء أحداث يناير و30 يونيو وتعطل عجلة الإنتاج خلال هذه الفترة. ثانياً: تطلعات القيادة السياسية الحالية إلى تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، وضرورة اللجوء إلى الخارج لسد الفجوة الناتجة عن عدم كفاية المدخرات المحلية.

### 1-2 تركيبة الدين الخارجي المصري:

يتطرق هذا الجزء بشكل أساسي إلى تركيبة الدين الخارجي المصري من حيث آجال هذه الديون، وقد تم تقسيم الديون الخارجية إلى ديون قصيرة الأجل، وديون طويلة الأجل، وثمة ملاحظات هنا لا يمكن إغفالها، أولاً: أن الباحث قد اختار هذا التقسيم (قصير الأجل، وطويل الأجل)؛ حتى يتماشى مع غرض الدراسة وهو قياس أثر الدين الخارجي على عملية التنمية، ولم يلجأ الباحث إلى تقسيمات أخرى مثل تقسيم الديون من حيث المؤسسات والجهات الخارجية؛ وذلك لأن الدراسة لا تقيس مدى أثر الديون على الاستقلال الاقتصادي. وثانياً: أن الدين قصير الأجل، والدين طويل الأجل هنا لا يتضمنوا استخدام الائتمان الخاص بصندوق النقد الدولي؛ مما يعني أن مجموع الدين الخارجي قصير الأجل والدين الخارجي طويل الأجل لا يتساوى مع إجمالي الدين الخارجي. ويوضح الجدول التالي الدين الخارجي قصير الأجل، والدين الخارجي طويل الأجل، ونسبة الديون قصيرة الأجل من إجمالي الدين الخارجي.



## جدول (1)

الدين الخارجي قصير وطويل الأجل، ونسبة الدين قصير الأجل من إجمالي الدين الخارجي "مليار دولار"

السنة	الدين الخارجي قصير	الدين الخارجي طويل	نسبة الديون قصيرة الأجل من إجمالي الدين
199	4.45	28.44	13.48
199	3.10	29.38	9.51
199	2.52	28.45	8.08
199	2.00	28.44	6.54
199	1.93	30.37	5.95
199	2.37	31.00	7.09
199	2.35	29.15	7.45
199	2.99	26.96	9.99
199	4.26	28.09	13.17
199	4.29	26.64	13.80
200	4.10	24.95	14.04
200	2.21	25.95	7.79
200	2.15	27.34	7.25
200	1.86	28.40	6.12
200	1.72	29.47	5.47
200	1.66	28.73	5.41
200	1.72	29.10	5.54
200	2.24	32.14	6.46
200	2.84	30.86	8.38
200	2.56	31.43	7.24
201	3.15	32.24	8.56
201	3.03	30.77	8.60
201	6.66	31.99	16.63
201	2.82	42.30	6.06
201	3.32	37.12	7.96
201	4.42	44.18	8.88
201	11.95	53.37	17.27
201	11.13	65.90	13.18
201	10.34	79.14	10.48

Source: World Bank Database, Egypt Indicators

<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>

يتضح من الجدول السابق أن تركيبة المديونية الخارجية لمصر خلال الفترة (1990 – 2018) يغلب عليها الديون طويلة الأجل وليست الديون قصيرة الأجل، وتشير بيانات الجدول السابق أن الدين الخارجي قصير الأجل قد بلغ 10.34 مليار دولار عام 2018، بينما كانت أعلى قيمة له 11.95 مليار دولار عام 2016، وأقل قيمة له 1.66 مليار دولار عام 2005. بينما بلغت قيمة الدين الخارجي طويل الأجل 79.14 مليار دولار عام 2018، وهي أعلى قيمة له خلال الفترة (1990 – 2018)، بينما بلغت أقل قيمة له 24.95 مليار دولار عام 2000.

وعن نسبة الديون قصيرة الأجل من إجمالي الدين الخارجي وهي النقطة الأهم، فقد كانت أقل نسبة عام 2005، وذلك عندما بلغت 5.41%، بينما لم تتعدى في أقصى حدودها حاجز 17.3% وذلك عام 2016، وتتفق هذه النسب إلى درجة كبيرة مع النظرية الاقتصادية، فدولة مثل مصر مواردها من النقد الأجنبي محدودة مقارنة بحجم استخداماتها للنقد الأجنبي؛ وبالتالي لا يمكن



لجوء الدولة إلى المزيد من القروض الخارجية قصيرة الأجل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يُعد السبب الرئيسي للجوء الدول إلى الاقتراض الخارجي هو زيادة المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، والتي تتطلب وقتاً طويلاً حتى تُجنى ثمارها؛ ومن ثم يُعد منطقياً اللجوء إلى قروض طويلة الأجل؛ حتى يمكن سداد هذه القروض من ناتج عملية التنمية.

## 2- مؤشرات ثقل المديونية:

توجد بعض المؤشرات التي يُمكن أن تشير إلى أن الدول مُتقلبة بالديون أم لا، ومن أهم هذه المؤشرات نسبة خدمة الدين الخارجي من الناتج القومي الإجمالي، ونسبة خدمة الدين الخارجي من الصادرات، ويوضح الجدول التالي مجموعة من المؤشرات في هذا الشأن.

### جدول (2)

#### مؤشرات ثقل المديونية لمصر خلال الفترة (1990 - 2018)

السنة	خدمة الدين الخارجي	نسبة الدين الخارجي من الناتج القومي الإجمالي	نسبة خدمة الدين الخارجي من الناتج القومي الإجمالي	نسبة خدمة الدين الخارجي من الصادرات
1990	3.07	78.85	7.34	28.59
1991	2.61	86.64	6.94	22.12
1992	2.68	74.09	6.37	21.79
1993	2.20	65.49	4.71	17.55
1994	2.23	62.36	4.27	16.56
1995	2.38	55.34	3.94	16.05
1996	2.33	46.30	3.42	14.60
1997	2.11	37.94	2.68	12.41
1998	1.90	37.75	2.21	13.01
1999	2.13	34.12	2.34	12.90
2000	1.84	29.14	1.84	9.83
2001	1.99	28.85	2.03	11.34
2002	2.08	33.52	2.35	12.14
2003	2.68	36.54	3.22	13.01
2004	2.17	39.58	2.74	8.03
2005	2.29	34.19	2.56	7.11
2006	2.49	28.72	2.30	6.34
2007	2.89	26.28	2.20	6.07
2008	3.29	20.66	2.01	5.69
2009	2.97	18.72	1.57	6.51
2010	3.06	17.14	1.43	6.21
2011	3.74	15.30	1.63	7.90
2012	3.23	14.67	1.18	6.62
2013	3.44	16.54	1.22	7.65
2014	6.00	14.00	2.01	12.67
2015	3.78	15.24	1.16	9.98
2016	6.63	21.06	2.02	19.50
2017	6.68	36.58	2.90	15.33
2018	7.88	40.35	3.22	15.00

Source: World Bank Database, Egypt Indicators: <https://data.worldbank.org/country/egypt-arab>



يتضح من الجدول السابق فيما يتعلق بخدمة الدين، ارتفاع حجم خدمة الدين الخارجي خلال (1990 – 2018)، حيث بلغت هذه القيمة 7.88 مليار دولار عام 2018 مقارنةً بـ 3.07 عام 1990، ويجب ملاحظة أن السنوات الثلاث الأخيرة قد شهدت ارتفاع حجم خدمة الدين، حيث بلغت خدمة الدين 3.78 مليار دولار عام 2015 مقارنةً بـ 7.88 مليار دولار عام 2018.

أما عن نسبة الدين الخارجي من الناتج القومي الإجمالي قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (1990 – 2018)، حيث بلغت هذه النسبة 40.35% عام 2018 مقارنةً بـ 78.85% عام 1990، ولكن تتبقي الإشارة إلى أن الفترة (2015 – 2018) قد شهدت نموًا ملحوظاً في هذه النسبة، إذ بلغت 40.35% عام 2018 مقارنةً بـ 15.24% عام 2015.

أما عن نسبة خدمة الدين الخارجي من الناتج القومي الإجمالي خلال فترة الدراسة، فقد شهدت هي الأخرى انخفاضاً ملحوظاً، حيث انخفضت من 7.34% إلى 3.22%، وهو ما يشير إلى تحسن الوضع كثيراً في أعباء المديونية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يُشير إلى انخفاض تكلفة القروض التي تقوم مصر باقتراضها من الخارج واللجوء إلى القروض الميسرة بشكل أكبر، ولكن تتبقي الإشارة أيضاً إلى تدهور هذه النسبة منذ عام 2016، حيث بلغت 3.22% عام 2016 مقارنةً بـ 1.16% عام 2015.

أما عن نسبة خدمة الدين الخارجي من الصادرات خلال فترة الدراسة، فقد شهدت هي الأخرى انخفاضاً كبيراً، حيث انخفضت هذه النسبة من 28.59% عام 1990 إلى 15% عام 2018، وهو ما يشير إلى تحسن تكلفة الاقتراض الخارجي بالنسبة لمصر، ولكن على الجانب الآخر هناك زيادة ملحوظة في أعباء الدين منذ عام 2016، حيث بلغت هذه النسبة 9.98% فقط عام 2015 بينما بلغت 15% عام 2018.

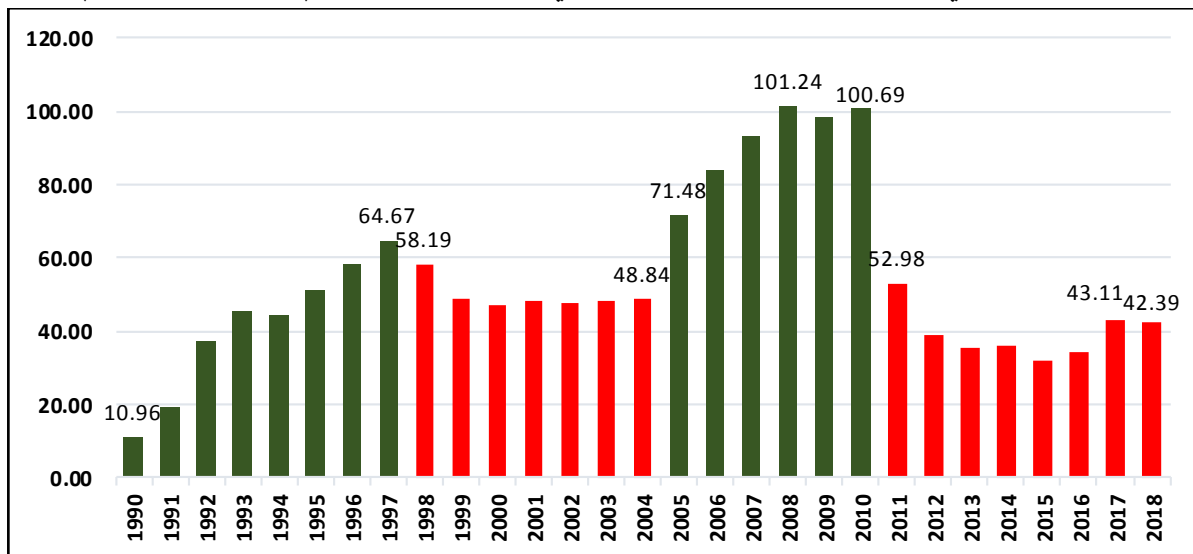
ومن خلال تحليل المؤشرات المتعلقة بتقل المديونية، قد لوحظ تحسن كبير في أداء هذه المؤشرات بالنسبة لمصر خلال مجمل الفترة (1990 – 2018)؛ ويرجع ذلك إلى عدة أمور هي: سقوط جزء كبير من الديون الخارجية بعد دخول مصر حرب تحرير الكويت، بالإضافة إلى الاعتماد على الدين الداخلي كمصدر لتمويل عجز الموازنة، إلا أن الثلاث سنوات الأخيرة في فترة الدراسة قد شهدت تدهوراً واضحاً في أداء هذه المؤشرات؛ ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى لجوء الدولة خلال هذه الفترة إلى الاقتراض الخارجي؛ لتمويل المشروعات التي تقوم بها الحكومة ورفع الاحتياطي الأجنبي.

### 3- مدى توافر السيولة (مؤشر نسبة احتياطي النقد الأجنبي إلى الدين الخارجي):

يتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الاحتياطي من العملات الأجنبية على الدين الخارجي، ويقاس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على سداد الدين الخارجي (بلقاسم العباس، 2004: 16)، ويوضح الشكل التالي قيم هذا المؤشر في مصر خلال الفترة (1990 - 2018). يُلاحظ من الشكل التالي أن مؤشر الاحتياطي من العملات الأجنبية كنسبة من الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (1990 - 2018) قد مر بأربعة مراحل رئيسية، اثنتان منهم صاعدة، واثنتان منهم هابطة، حيث كانت الفترة الأولى التي تم رصدها بواسطة الباحث هي الفترة (1990-1997) وقد ارتفع فيها المؤشر من 10.96% عام 1990 إلى 64.67% عام 1997؛ مما يعني ارتفاع قدة الدولة نسبياً على إمكانية سداد الدين الخارجي خلال هذه الفترة.

#### شكل (2)

#### مؤشر نسبة احتياطي العملات الأجنبية للدين الخارجي لدولة مصر خلال (1990 - 2018)



Source: World Bank Database, Egypt Indicators

<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>

أما الفترة الثانية التي تم رصدها، وهي الفترة (1998 - 2004) فقد تراجع فيها نسبة تغطية الاحتياطي للدين الخارجي، حيث تراجعت نسبة الاحتياطي من العملات الأجنبية من الدين الخارجي من 58.19% عام 1998 إلى 48.84% عام 2004. أما الفترة الثالثة (2005 - 2010)، وهي تعد الفترة الأفضل بالنسبة لمصر ووضع الدين الخارجي بها، فقد ارتفعت قدرة الدولة على سداد الدين الخارجي، حيث ارتفعت قيمة المؤشر إلى ما



يفوق 101% عام 2008، أي أن مصر هذه الفترة كانت لديها قدرة على سداد كامل الدين الخارجي باستخدام الاحتياطي.

أما الفترة الرابعة (2011 – 2018)، فقد تراجعت قدرة الاحتياطي من العملات الأجنبية على سداد الدين الخارجي، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 52.98% عام 2011 واستمر المؤشر في الهبوط حتى بلغ 42.39% عام 2018؛ ويرجع ذلك إلى الأحداث التي شهدتها مصر هذه الفترة، والتي تم الحديث عنها سابقاً بشيء من التفصيل.

### المحور الثالث

#### قياس أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية

يتناول هذا المحور قياس أثر المديونية الخارجية لمصر خلال الفترة (1989 – 2018)، وقد تم استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي؛ لتحقيق هذا الغرض، وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وباستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد تم ذلك من خلال الخطوات التالية:

#### 1- تعيين النموذج القياسي المستخدم:

$$GDPPC = \beta_0 + \beta_1 GFCF + \beta_2 HC + \beta_3 INF + \beta_4 POPGR + \beta_5 TRD + \beta_6 EXDEBT + \varepsilon$$

حيث أن:

GDPPC: المتغير التابع، ويشير إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$ : معاملات النموذج.

GFCF: متغير مستقل يمثل تكوين رأس المال الثابت.

HC: متغير مستقل يشير إلى رأس المال البشري، ويتم التعبير عنه من خلال معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

INF: متغير مستقل يشير إلى معدل التضخم.

POPGR: متغير مستقل يمثل معدل النمو السكاني.

TRD: متغير مستقل يرمز إلى حجم الميزان التجاري من الناتج المحلي للإجمالي.

EXDEBT: متغير مستقل يشير إلى الدين الخارجي.

$\varepsilon$ : حد الخطأ العشوائي.

#### 2- اختبار جذر الوحدة:

لقد تم إجراء اختبارات السكون على متغيرات النموذج؛ من أجل الكشف عن ما إذا كانت المتغيرات ساكنة أم تحتاج إلى معالجة، وتعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل البيانات وفحص خصائص السلاسل الزمنية؛ وذلك من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف، وسوف يتم استخدام اختبارات ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF)؛ للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ثم اختبار فيليب بيرون Phillip-Perron (PP)؛ للتأكد من سلامة النتائج المستمدة من اختبار ديكي فولر، حيث يتضمن هذا الاختبار ثلاث



معادلات انحدار مختلفة، تحتوي الأولى على الحد الثابت والاتجاه العام، والثانية على الحد الثابت فقط، والثالثة بدون حد ثابت واتجاه عام، ويمكن توضيح نتائج اختبارات جذر الوحدة، كما يلي:

### جدول (3)

#### اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

##### UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

<u>At Level</u>		GDPPC	EXDEBT	POPGR	GFCF	TRD	INF	HC
With Constant	t-Statistic	-0.6764	-2.4944	-2.1807	-3.9631	-3.3698	-3.0352	-1.4820
	<b>Prob.</b>	<b>0.8345</b>	<b>0.1275</b>	<b>0.2175</b>	<b>0.0050</b>	<b>0.0217</b>	<b>0.0433</b>	<b>0.5283</b>
		n0	n0	n0	***	**	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.9188	0.5198	-2.1045	-4.4996	-3.2543	-3.0650	-2.5893
	<b>Prob.</b>	<b>0.1751</b>	<b>0.9988</b>	<b>0.5195</b>	<b>0.0067</b>	<b>0.0962</b>	<b>0.1331</b>	<b>0.2873</b>
		n0	n0	n0	***	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6263	-2.3292	-0.4665	-2.1340	-0.3363	-1.6340	1.8510
	<b>Prob.</b>	<b>0.8447</b>	<b>0.0216</b>	<b>0.5034</b>	<b>0.0337</b>	<b>0.5552</b>	<b>0.0955</b>	<b>0.9821</b>
		n0	**	n0	**	n0	*	n0
<u>At First Difference</u>		d(GDPPC)	d(EXDEBT)	d(POPGR)	d(GFCF)	d(TRD)	d(INF)	d(HC)
With Constant	t-Statistic	-2.7429	-8.0495	-1.7369	-3.5457	-3.9208	-7.4114	-6.5010
	<b>Prob.</b>	<b>0.0817</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.4018</b>	<b>0.0140</b>	<b>0.0057</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		*	***	n0	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2799	-10.1326	-2.7251	-3.6816	-3.8376	-7.8269	-6.4793
	<b>Prob.</b>	<b>0.4281</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.2368</b>	<b>0.0406</b>	<b>0.0293</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>
		n0	***	n0	**	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.6776	-7.9979	-1.7392	-3.5546	-3.9940	-7.5613	-5.7743
	<b>Prob.</b>	<b>0.0097</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0777</b>	<b>0.0009</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	*	***	***	***	***

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

جدول (4)

نتائج اختبار فيليب بيرون (PP) Phillip-Perron (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
	<u>At Level</u>							
		GDPPC	EXDEBT	POPGR	GFCF	TRD	INF	HC
With Constant	t-Statistic	-1.0211	-4.5306	-2.8532	-3.7880	-2.0432	-3.0352	-1.4853
	<b>Prob.</b>	<b>0.7321</b>	<b>0.0012</b>	<b>0.0634</b>	<b>0.0077</b>	<b>0.2678</b>	<b>0.0433</b>	<b>0.5267</b>
		n0	***	*	***	n0	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7999	-2.5716	-2.6820	-3.5014	-2.0969	-2.9670	-2.6071
	<b>Prob.</b>	<b>0.6787</b>	<b>0.2947</b>	<b>0.2506</b>	<b>0.0580</b>	<b>0.5259</b>	<b>0.1580</b>	<b>0.2800</b>
		n0	n0	n0	*	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3984	-3.7064	-1.0761	-1.9249	-0.4077	-1.4978	2.1213
	<b>Prob.</b>	<b>0.7922</b>	<b>0.0006</b>	<b>0.2483</b>	<b>0.0530</b>	<b>0.5278</b>	<b>0.1233</b>	<b>0.9900</b>
		n0	***	n0	*	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>								
		d(GDPPC)	d(EXDEBT)	d(POPGR)	d(GFCF)	d(TRD)	d(INF)	d(HC)
With Constant	t-Statistic	-4.0456	-7.0351	-2.0676	-3.3061	-3.8843	-7.4263	-6.5010
	<b>Prob.</b>	<b>0.0042</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.2584</b>	<b>0.0242</b>	<b>0.0063</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	n0	**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9767	-8.8326	-1.3500	-3.4328	-3.7920	-9.6507	-6.4878
	<b>Prob.</b>	<b>0.0217</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.8534</b>	<b>0.0672</b>	<b>0.0322</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>
		**	***	n0	*	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.9371	-6.9536	-2.1250	-3.3802	-3.9615	-7.5773	-5.7467
	<b>Prob.</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0344</b>	<b>0.0015</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	**	***	***	***	***



## جدول (5)

## نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج (في حالة وجود الحد الثابت)

Augmented Dickey-Fuller (ADF) Test		Phillip-Perron (PP) Test		اسم المتغير
الاستقرار عند الفرق الأول	الاستقرار عند المستوي	الاستقرار عند الفرق الأول	الاستقرار عند المستوي	
0.0817	غير مستقر	0.0042	غير مستقر	GDPPC
0.0000	0.1275	0.0000	0.0012	EXDEBT
0.4018	0.2175	0.2584	0.0634	POPGR
0.0140	0.0050	0.0242	0.0077	GFCF
0.0057	0.2107	0.0063	0.2678	TRD
0.0000	0.0433	0.0000	0.0433	INF
0.0000	0.5283	0.0000	0.5267	HC

يُظهر الجدول (5) نتائج اختبارات جذر الوحدة والتي أكدت نتائجها، أن بعض المتغيرات قد استقرت في المستوى مثل متغيرات **GFCF, INF, EXDEBT, POPGR** في حين أن باقي متغيرات النموذج قد استقرت عند الفرق الأول، ويجب التنويه هنا أنه يُشترط أن يستقر المتغير التابع عند الفرق الأول، وليس المستوى، أما باقي المتغيرات بنسبة لطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لا يُشترط مستوى استقرارها.

## 3- تقدير النموذج:

لقد تم إجراء نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من خلال استخدام حزمة برامج E-Views، وجاء شكل النموذج على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{GDPPC} = & C(1)*\text{GDPPC}(-1) + C(2)*\text{GFCF} + C(3)*\text{GFCF}(-1) + C(4)*\text{HC} + \\ & C(5)*\text{HC}(-1) + C(6)*\text{INF} + C(7)*\text{INF}(-1) + C(8)*\text{POPGR} + \\ & C(9)*\text{POPGR}(-1) + C(10)*\text{POPGR}(-2) + C(11)*\text{TRD} + C(12)*\text{TRD}(-1) + \\ & C(13)*\text{EXDEBT} + C(14)*\text{EXDEBT}(-1) + C(15)*\text{EXDEBT}(-2) + C(16) \end{aligned}$$

بعد أن تم تقدير النموذج، قد لوحظ أن كل المتغيرات قد أخذت إبطاء لفترة واحدة فقط، ما عدا متغيرين فقط هما اللذان أخذوا إبطاء لفترتين زمنيتين هما: (EXDEBT, POPGR)، وسيتم تقدير النموذج هنا وفقاً للأجل الطويل والأجل القصير، وذلك على النحو التالي:



أ- تقدير النموذج في الأجل الطويل:

لقد تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في الأجل الطويل، وقد جاءت نتائج التقدير على النحو التالي (الملحق، جدول أ: 32).

• التعليق على نتائج النموذج في الأجل الطويل:

تم إجراء اختبار الحدود **ARDL Long Run Form and Bounds Test**؛ للتأكد ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وقد جاءت نتيجة الاختبار كما يلي:

جدول (6):

اختبار الحدود (Bound Test) لمقدرات الأجل الطويل

Significant	Value	Result
1%	14.96882	F-Bounds Test
1%	-5.807629	T-Bound Test

يتضح من الجدول السابق أن قيمة كل من F و T المحسوبة أكبر من الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة الجدولية (Pesaran and Others, 2001) كما هو واضح بالجدول رقم (7)، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي بأنه لا توجد علاقة تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ونقبل الفرض البديل، والذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

- متغير الدين الخارجي:

جاءت نتائج النموذج لتؤكد أن هناك علاقة عكسية قوية طويلة الأجل بين الدين الخارجي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر خلال الفترة (1990-2018)، كما هو واضح بالجدول رقم (6)، وأن ارتفاع الدين الخارجي بنسبة 10% سوف يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,7% تقريباً، ويجب التنويه إلى أنه لا يوجد علاقة ثابتة لكل الدول بين متغيري الدين الخارجي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في النظرية الاقتصادية.

- متغير التضخم:

جاءت نتائج النموذج لتؤكد وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، حيث إن كل زيادة في التضخم نسبتها 10% تؤدي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 0.17%، وهو ما يتفق مع



النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن زيادة معدلات التضخم تُضعف من الدخل الحقيقي للأفراد ومن نصيبهم في الناتج المحلي الإجمالي.

- متغير التكوين الرأسمالي الثابت:

أوضحت نتائج النموذج أن هناك علاقة إيجابية قوية بين التكوين الرأسمالي الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في التكوين الرأسمالي الثابت يؤدي إلى زيادة قدرها 2.5% في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

- متغير رأس المال البشري:

أوضحت نتائج النموذج أن هناك علاقة إيجابية قوية على المدى الطويل بين متغير رأس المال البشري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في متغير رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة 14%، ويُعد ذلك أمرًا منطقيًا ومتفق مع النظرية الاقتصادية، وهو ما يُبرز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كمحرك رئيسي لعملية التنمية.

- متغير معدل النمو السكاني:

توضح نتائج النموذج أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن زيادة معدل النمو السكاني بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يُعادل 13.5%، ويتفق ذلك بشكل كبير مع ما جاء بالنظرية الاقتصادية، خاصة وأن مصر دولة نامية.

- متغير الميزان التجاري:

توضح نتائج الدراسة أن زيادة الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على علاقة إيجابية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في التجارة الدولية تؤدي إلى رفع متوسط نصيب الفرد بنسبة 16.6%.

ب- نتائج النموذج في الأجل القصير:

لقد تم تقدير أثر الدين الخارجي وباقي المتغيرات المستقلة في النموذج الذي تم تعيينه على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، (الملحق، جدول ب: 34).

• **التعليق على النتائج:**

أ- تم إجراء نموذج تصحيح الخطأ **ARDL Error Correction Model (ECM)**؛ للتأكد ما إذا كان هناك علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وكذلك التعرف على معدل تصحيح انحرافات الأجل القصير في الأجل الطويل، أو بمعنى آخر السرعة التي يتم بها تصحيح انحرافات الأجل القصير والعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما جاءت نتيجة اختبار الحدود في الأجل القصير Bound Test كما هو بالجدول التالي:

**جدول (7)**

**اختبار الحدود (Bound Test) لمقدرات الأجل القصير**

Significant	Value	Result
1%	14.96882	<b>F-Bounds Test</b>
1%	-12.72538	<b>T-Bound Test</b>

يتضح من الجدول السابق أن قيمة كل من F و T المحسوبة أكبر من الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة الجدولية لـ (Pesaran and Others,2001) كما هو واضح بالجدول رقم (9)، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي بأنه لا توجد علاقة تكامل مشترك أو علاقة قصيرة بين المتغيرات، ونقبل الفرض البديل والذي يؤكد وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات النموذج.

**ب - نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي في الأجل القصير: جاءت كما يلي:**

**- متغير الدين الخارجي:**

يتضح من نتائج التقدير في الأجل القصير أن هناك علاقة عكسية بين متغير الدين الخارجي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في متغير الدين تؤدي إلى تراجع قدره 0.37% في متوسط نصيب الفرد من الناتج.

**- متغير التكوين الرأسمالي الثابت:**

يتضح من نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بين التكوين الرأسمالي الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة قدها 10% في متغير التكوين الرأسمالي الثابت تؤدي إلى زيادة نسبتها 0.9% في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

**- متغير رأس المال البشري:**

يتضح من نتائج التقدير أن هناك علاقة طردية بين زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة 5.9%.



- متغير التضخم:

تشير نتائج التقدير إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في الأجل القصير، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في معدل التضخم تؤدي إلى تراجع نسبته 0.08% في متوسط نصيب الفرد من الناتج، ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي التضخم على تدهور القوة الشرائية للأفراد.

- متغير معدل النمو السكاني:

توضح نتائج التقدير إلى أن هناك علاقة سلبية بين متغير معدل النمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في معدل النمو السكاني تؤدي إلى تراجع نسبته 18.1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج.

- متغير حجم الميزان التجاري إلى الناتج:

تشير نتائج النموذج إلى أن هناك علاقة إيجابية بين متغيري حجم الميزان التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، حيث إن كل زيادة قدرها 10% في حجم الميزان التجاري تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة 0.69%.

- CoinEq(-1):

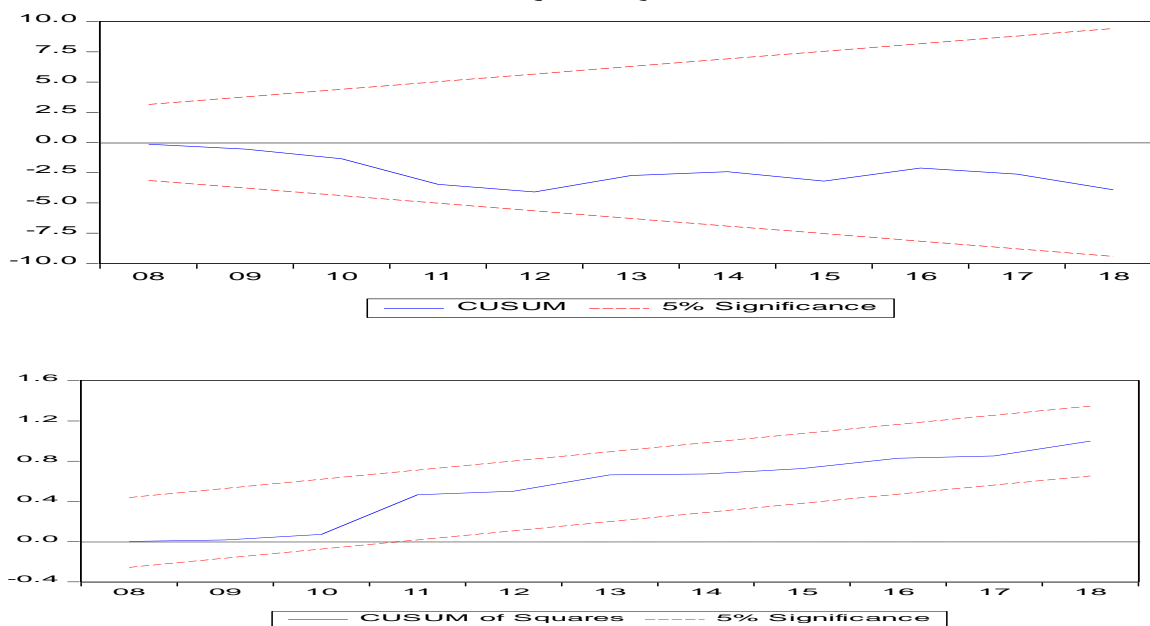
يتضح من جدول (8)، أن CoinEq(-1) تساوي -0.827483 وهي قيمة ذات إشارة سالبة وبمعنوية مرتفعة جداً، مما يعني أن نحو 82,7% من انحرافات الأجل القصير يتم تصحيحها والعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أي أن الصدمات التي تسببها المتغيرات المستقلة على المتغير التابع يتم امتصاصها والعودة إلى وضع التوازن مرة أخرى بنسبة 82,7% سنوياً، وأن المدة اللازمة لكي تعود المتغيرات إلى الوضع التوازني مرة أخرى هي 14 شهر تقريباً.

د- اختبار استقرار نموذج تصحيح الخطأ (Stability Diagnostic):

تم إجراء اختبار umulative Sum (Cusum Test) وكذلك اختبار CUSUM of Squares للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة في الدراسة وأنها مستقرة عبر الزمن، وكذلك بيان مدى الانسجام في النموذج بين نتائج التصحيح قصيرة الأجل مع معلمات الأجل الطويل، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات إذا وقع الشكل البياني لإحصائية CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ويتضح من الشكل رقم (3)، أن المعلمات المقدرة مستقرة هيكلياً عبر الزمن خلال فترة الدراسة.

### شكل (3)

#### نموذج تصحيح الخطأ



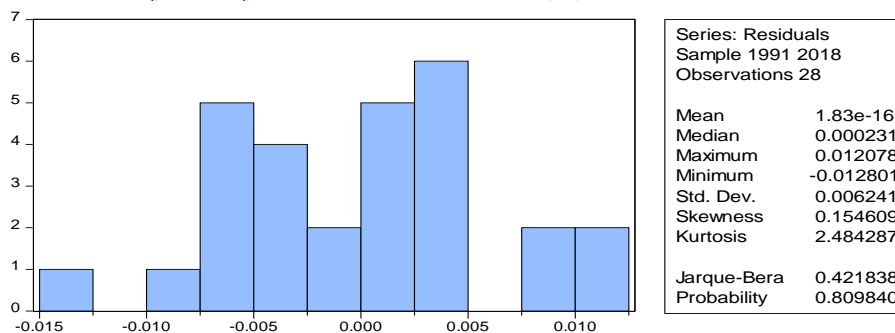
#### هـ - اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبقايا:

تم اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبقايا، وتُعد الاختبارات الخاصة بحد الخطأ العشوائي بشكل عام هامة عند تقدير أي نموذج قياسي، وتشير نتائج الاختبار أنه لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لحد الخطأ العشوائي، حيث إن قيمة اختبار **Chi-Square** جاءت (0.2105)، أي أنها جاءت أكبر من 5% (الملحق، جدول ج: 36).

#### و - اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (Histogram-Normality Test)

يُعد هاماً عند تقدير أي نموذج النظر إلى هل تتبع البقاي توزيعاً طبيعياً أم لا، ويوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا ذلك، ويشير الشكل (4) إلى ذلك.

#### الشكل (4): اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



ويتضح من شكل (4) أن البقاي تتبع التوزيع الطبيعي هنا؛ لأن قيمة المعنوية جاءت بـ

0.809840 وهي أكثر من 5%.



### ز - اختبارات اختلاف التباين للبواقي (Heteroskedasticity Test)

تم إجراء اختبارات اختلاف التباين للبواقي، وتشير نتائج الاختبار أنه لا يوجد مشكلة اختلاف تباين للبواقي، حيث إن قيمة اختبار Chi-Square جاءت (0.1955)، أي أنها جاءت أكبر من 5 (الملحق، جدول د: 37).

### النتائج والتوصيات

#### • النتائج:

#### أولاً: نتائج الفرضية البحثية:

تبين عدم صحة الفرض البحثي، القائل بأن:

هناك أثر إيجابي للدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في مصر خلال (1990-2018)."

قد تم في التحليل القياسي قياس أثر الدين الخارجي وعدد من المتغيرات المستقلة الأخرى (التكوين الرأسمالي الثابت، والنمو السكاني، والتضخم، والميزان التجاري، ورأس المال البشري) علي التنمية الاقتصادية، والتي تم التعبير عنها (بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي).

وتبين من قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل والأجل القصير، ما يلي:

#### 1- نتائج قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل:

أ- متغير الدين الخارجي: جاءت نتائج القياس لتؤكد أن هناك علاقة عكسية قوية طويلة الأجل بين الدين الخارجي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر خلال الفترة (1990-2018)، وأن ارتفاع الدين الخارجي بنسبة 10% سوف يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,7% تقريباً.

ب- متغير التضخم: جاءت نتائج القياس لتؤكد وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، حيث إن كل زيادة في التضخم نسبتها 10% تؤدي إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 0.17%، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن زيادة معدلات التضخم تُضعف من الدخل الحقيقي للأفراد ومن نصيبهم في الناتج المحلي الإجمالي.

ج- متغير التكوين الرأسمالي الثابت: أوضحت نتائج القياس أن هناك علاقة إيجابية قوية بين التكوين الرأسمالي الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في التكوين الرأسمالي الثابت يؤدي إلى زيادة قدرها 2.5% في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

د- متغير رأس المال البشري: أوضحت نتائج القياس أن هناك علاقة إيجابية قوية على المدى الطويل بين متغير رأس المال البشري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث

إن كل زيادة نسبتها 10% في متغير رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة 14%، ويُعد ذلك أمرًا منطقيًا ومُتفق مع النظرية الاقتصادية، وهو ما يُبرز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كمحرك رئيسي لعملية التنمية.

هـ - **متغير معدل النمو السكاني:** توضح نتائج القياس أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن زيادة معدل النمو السكاني بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يُعادل 13.5%، ويتفق ذلك بشكل كبير مع ما جاء بالنظرية الاقتصادية، خاصة وأن مصر دولة نامية.

و - **متغير الميزان التجاري:** توضح نتائج القياس أن زيادة الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على علاقة إيجابية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في التجارة الدولية تؤدي إلى رفع متوسط نصيب الفرد بنسبة 16.6%.

## 2- نتائج قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتنمية الاقتصادية في الأجل القصير:

أ - **متغير الدين الخارجي:** اتضح من نتائج القياس أن هناك علاقة عكسية بين متغير الدين الخارجي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في متغير الدين تؤدي إلى تراجع قدره 0.37% في متوسط نصيب الفرد من الناتج.

ب - **متغير التكوين الرأسمالي الثابت:** يتضح من نتائج القياس أن هناك علاقة طردية بين التكوين الرأسمالي الثابت ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة قدرها 10% في متغير التكوين الرأسمالي الثابت تؤدي إلى زيادة نسبتها 0.9% في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ج - **متغير رأس المال البشري:** يتضح من نتائج التقدير في الأجل القصير أن هناك علاقة طردية بين زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي تؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة 5.9%.

د - **متغير التضخم:** تشير نتائج التقدير إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في الأجل القصير، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في معدل التضخم تؤدي إلى تراجع نسبته 0.08% في متوسط نصيب الفرد من الناتج، ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي التضخم على تدهور القوة الشرائية للأفراد.



هـ- **متغير معدل النمو السكاني:** توضح نتائج القياس إلى أن هناك علاقة سلبية بين متغير معدل النمو السكاني ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث إن كل زيادة نسبتها 10% في معدل النمو السكاني تؤدي إلى تراجع نسبته 18.1% في متوسط نصيب الفرد من الناتج.

و- **متغير حجم الميزان التجاري إلى الناتج:** تشير نتائج القياس إلى وجود علاقة إيجابية بين متغيري حجم الميزان التجاري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، فكل زيادة قدرها 10% في حجم الميزان التجاري تؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج بنسبة 0.69%.

#### ثانياً: نتائج عامة مرتبطة بالبحث:

- 1- يغلب على تركيبة الديون الخارجية الخاصة بمصر الديون طويلة الأجل، وليست قصيرة الأجل، وهو يُعد أمراً إيجابياً بالنسبة لدولة مثل مصر موارد النقد الأجنبي لديها محدودة.
- 2- شهدت مصر تطوراً إيجابياً فيما يتعلق بمجمل الفترة (1990 – 2018) إلا أن السنوات الثلاث الأخيرة قد شهدت تراجعاً ملحوظاً فيما يتعلق بمؤشرات ثقل المديونية.
- 3- كانت الفترة التي شهدتها مصر بعد أحداث يناير 2011 سبباً رئيسياً في تراجع حجم الاحتياطي، ومن ثم تراجع مؤشر تغطية الاحتياطي من العملات الأجنبية للدين الخارجي، كما أنها كانت سبباً أيضاً في اللجوء إلى الاقتراض من الخارج.

#### • التوصيات:

- 1- ضرورة تشجيع وتحفيز الادخار المحلي؛ لتقليل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.
- 2- ألا يتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا من أجل المشروعات التنموية، والتي ستساهم بشكل أو بآخر في زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج وزيادة الناتج الحقيقي.
- 3- إعطاء الأولوية للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة في القروض الخارجية.
- 4- عمل مجموعة من الدراسات يتم بها تقييم جدوى الاقتراض الخارجي خاصة وأنه لا توجد دراسات كثيرة عن تقييم جدوى الاقتراض الخارجي على عملية التنمية الاقتصادية.
- 5- محاولة تقليل أعباء الديون، وذلك بعدم اللجوء إلى القروض الخارجية ذات الفائدة المرتفعة.



## قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. ابتهاج أحمد قابلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)، رسالة دكتوراه، (اللاذقية: كلية الاقتصاد - جامعة تشرين، 2014).
2. بديع جميل القدو: "القروض الأجنبية ودورها في التنمية"، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 13، (بغداد: كلية الرافدين الجامعة، 2013).
3. بلقاسم العباس: "إدارة الديون الخارجية"، جسر التنمية، العدد الثلاثون، (الكويت: يونيو 2004).
4. سامر علي عبدالهادي: الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (1990 - 2011)، المؤتمر العلمي الدولي التاسع: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل (الزرقاء: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء، 2013).
5. مايج شبيب الشمري، حيدر جواد كاظم: "تحليل أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في دولة مصر - دراسة للمدة من (2001 - 2011)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 35، (الكوفة: جامعة الكوفة، 2015).
6. فادية عبد السلام وآخرون: "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (القاهرة: معهد التخطيط القومي، العدد 306، 2019).
7. فضيلة جنوحات حريتي، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، رسالة دكتوراه، (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006).
8. مازن أحمد أبو حصيرة، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، (غزة: كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، 2015).



ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1. Baïlo DIALLO: “External Debt and Financing of Economic Development in Guinea”, **Proceedings of the African Economic Conference**, 2007:  
[https://afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/Conference\\_2007\\_anglais\\_09-part-II-2.pdf](https://afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Knowledge/Conference_2007_anglais_09-part-II-2.pdf)
2. Burhanudin, Muhammad Danial Ariff: “Real Effects of Government Debt on Sustainable Economic Growth in Malaysia”, **Journal of International Studies**, Vol. 10, No. 3, (N.C: Centre of Sociological Research, 2017).
3. Dieter Bender & Wilhelm Löwenstein: “Two-Gap Models: Post-Keynesian Death and Neoclassical Rebirth”, **IEE Working Papers** (Bochum: Institute of Development Research and Development Policy, No. 180, 2005).
4. Emmanuel Akande & Oluyomi Ola-David: ”The Two-Gap Model of Economic Growth in Nigeria: Vector Autoregression (Var) Approach”, **Presented at the 13th Annual Conference on Global Economic Analysis**, (Penang: Presented at Conference, 2010).
5. Karazijenè, Žaneta: “Critical Analysis of Public Debt and Tendencies of Its Management”, **Public Policy and Administration**, Vol.14, No.2, (London: SAGE Journals, 2015).
6. M. Chitiga, & Others: “Real Effects of Public Debt on National Development”, 2015.  
[https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/res\\_display.asp](https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/res_display.asp)
7. Muhammad Mustapha Abdullahi & Others, “Debt Overhang versus Crowding out Effects: Understanding The Impact of External Debts on Capital Formation in Theory”, **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol.6, No.1, (N.C :Econ journals , 2016).
8. World Bank Database, Egypt Indicators  
<https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart>
9. Zsolt Szabó: “The Effect of Sovereign Debt on Economic Growth and Economic Development”, **Public Finance Quarterly**, Vol.58, No.3, (N.C :State Audit Office of Hungary, 2013).
10. Mundi definition of “External debt stocks, total (DOD, current US\$)”:  
<https://www.indexmundi.com/facts/indicators/DT>.

جدول (أ)

نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
 Dependent Variable: D(GDPPC)  
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 2, 1, 2)  
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend  
 Date: 03/25/20 Time: 16:08  
 Sample: 1989 2018  
 Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.817204	0.843547	-6.896123	0.0000
GDPPC(-1)*	-0.827488	0.142483	-5.807629	0.0001
GFCF(-1)	0.209087	0.036941	5.660040	0.0001
HC(-1)	1.162679	0.168405	6.904081	0.0000
INF(-1)	-0.014255	0.003916	-3.640589	0.0039
POPGR(-1)	-1.117281	0.138750	-8.052466	0.0000
TRD(-1)	0.137639	0.025329	5.434023	0.0002
EXDEBT(-1)	-0.226682	0.032683	-6.935865	0.0000
D(GFCF)	0.098577	0.019902	4.953010	0.0004
D(HC)	0.590413	0.097296	6.068199	0.0001
D(INF)	-0.008180	0.004660	-1.755423	0.1070
D(POPGR)	-1.817818	0.230377	-7.890612	0.0000
D(POPGR(-1))	1.529174	0.212805	7.185801	0.0000
D(TRD)	0.069985	0.017198	4.069261	0.0019
D(EXDEBT)	-0.037570	0.010146	-3.702842	0.0035
D(EXDEBT(-1))	0.067421	0.014483	4.655202	0.0007

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GFCF	0.252677	0.034397	7.345875	0.0000
HC	1.405078	0.194458	7.225617	0.0000
INF	-0.017227	0.003699	-4.657327	0.0007
POPGR	-1.350217	0.219116	-6.162106	0.0001
TRD	0.166335	0.032787	5.073236	0.0004
EXDEBT	-0.273942	0.050870	-5.385167	0.0002

$$EC = GDPPC - (0.2527 * GFCF + 1.4051 * HC - 0.0172 * INF - 1.3502 * POPGR + 0.1663 * TRD - 0.2739 * EXDEBT)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
----------------	-------	---------	------	------

Asymptotic:



		n=1000		
F-statistic	<b>14.96882</b>	10%	2.12	3.23
K	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43
Actual Sample Size		Finite Sample: n=35		
	28	10%	2.387	3.671
		5%	2.864	4.324
		1%	4.016	5.797
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.457	3.797
		5%	2.97	4.499
		1%	4.27	6.211

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	<b>-5.807629</b>	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99

### جدول (ب)

#### نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression  
 Dependent Variable: D(GDPPC)  
 Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 2, 1, 2)  
 Case 3: Unrestricted Constant and No Trend  
 Date: 03/25/20 Time: 17:09  
 Sample: 1989 2018  
 Included observations: 28

ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.817195	0.457181	-12.72405	0.0000
D(GFCF)	0.098576	0.011078	8.898496	0.0000
D(HC)	0.590413	0.058473	10.09720	0.0000
D(INF)	-0.008180	0.002632	-3.108157	0.0100
D(POPGR)	-1.817822	0.144189	-12.60725	0.0000
D(POPGR(-1))	1.529179	0.141040	10.84213	0.0000
D(TRD)	0.069985	0.009414	7.434051	0.0000
D(EXDEBT)	-0.037570	0.006047	-6.212586	0.0001
D(EXDEBT(-1))	0.067422	0.007001	9.630222	0.0000
CointEq(-1)*	-0.827483	0.065026	-12.72538	0.0000
R-squared	0.943322	Mean dependent var		0.001608

Adjusted R-squared	0.913315	S.D. dependent var	0.014417
S.E. of regression	0.004245	Akaike info criterion	-7.808225
Sum squared resid	0.000306	Schwarz criterion	-7.328286
Log likelihood	115.4110	Hannan-Quinn criter.	-7.665514
F-statistic	31.43750	Durbin-Watson stat	2.356049
Prob(F-statistic)	0.000000		

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	<b>14.96882</b>	10%	2.12	3.23
K	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	<b>-12.72538</b>	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99



جدول (ج)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

<b>F-statistic</b>	<b>0.616576</b>	<b>Prob. F(1,10)</b>	<b>0.4505</b>
<b>Obs*R-squared</b>	<b>1.568071</b>	<b>Prob. Chi-Square(1)</b>	<b>0.2105</b>

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 03/25/20 Time: 17:15

Sample: 1992 2018

Included observations: 28

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPPC(-1)	0.019247	0.147091	0.130852	0.8985
GFCF	-0.000455	0.020267	-0.022435	0.9825
GFCF(-1)	0.000530	0.028732	0.018437	0.9857
HC	-0.027265	0.104948	-0.259791	0.8003
HC(-1)	0.027999	0.129758	0.215779	0.8335
INF	-0.000521	0.004790	-0.108783	0.9155
INF(-1)	0.001023	0.003626	0.282038	0.7837
POPGR	-0.026355	0.236892	-0.111253	0.9136
POPGR(-1)	0.035264	0.325944	0.108191	0.9160
POPGR(-2)	-0.014602	0.217412	-0.067163	0.9478
TRD	0.003777	0.018155	0.208038	0.8394
TRD(-1)	0.000145	0.014052	0.010318	0.9920
EXDEBT	0.000974	0.010402	0.093623	0.9273
EXDEBT(-1)	-0.002904	0.023140	-0.125478	0.9026
EXDEBT(-2)	-0.001155	0.014815	-0.077944	0.9394
C	-0.004955	0.858669	-0.005771	0.9955
RESID(-1)	-0.310053	0.394871	-0.785200	0.4505

R-squared	0.058073	Mean dependent var	5.45E-08
Adjusted R-squared	-1.449009	S.D. dependent var	0.003432
S.E. of regression	0.005371	Akaike info criterion	-7.349535
Sum squared resid	0.000288	Schwarz criterion	-6.533637
Log likelihood	116.2187	Hannan-Quinn criter.	-7.106926
F-statistic	0.038534	Durbin-Watson stat	2.157461
Prob(F-statistic)	1.000000		

جدول (د)

اختبارات اختلاف التباين للبواقي (Heteroskedasticity Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH

<b>F-statistic</b>	1.652283	Prob. F(2,22)	0.2145
<b>Obs*R-squared</b>	3.264792	Prob. Chi-Square(2)	0.1955

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 03/25/20 Time: 17:22

Sample (adjusted): 1994 2018

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.01E-05	4.69E-06	2.160136	0.0419
RESID^2(-1)	-0.141775	0.202255	-0.700971	0.4907
RESID^2(-2)	0.304563	0.202543	1.503696	0.1469

R-squared	0.130592	Mean dependent var	1.21E-05
Adjusted R-squared	0.051555	S.D. dependent var	1.43E-05
S.E. of regression	1.39E-05	Akaike info criterion	-19.41253
Sum squared resid	4.27E-09	Schwarz criterion	-19.26626
Log likelihood	245.6566	Hannan-Quinn criter.	-19.37196
F-statistic	1.652283	Durbin-Watson stat	1.876010
Prob(F-statistic)	0.214517		

Substituted Coefficients:

$$\begin{aligned}
 \text{GDPPC} = & 0.172514693769 \cdot \text{GDPPC}(-1) + 0.098575895898 \cdot \text{GFCF} + 0.110510500736 \cdot \text{GFCF}(-1) + \\
 & 0.590413114683 \cdot \text{HC} + 0.572268407361 \cdot \text{HC}(-1) - 0.0081802206752 \cdot \text{INF} - 0.00607478069517 \cdot \text{INF}(-1) - \\
 & 1.8178264276 \cdot \text{POPGR} + 2.2297258567 \cdot \text{POPGR}(-1) - 1.52918442061 \cdot \text{POPGR}(-2) + \\
 & 0.0699852492933 \cdot \text{TRD} + 0.0676544085084 \cdot \text{TRD}(-1) - 0.0375695837819 \cdot \text{EXDEBT} - \\
 & 0.121692154394 \cdot \text{EXDEBT}(-1) - 0.0674215727828 \cdot \text{EXDEBT}(-2) - 5.81721229696
 \end{aligned}$$